

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/CLP/L.11
18 July 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
الدورة الثامنة

جنيف، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته الثامنة

المعقودة بقصر الأمم، في جنيف، من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧

المقرر: السيد دم تري فومشينكو (بيلاروس)

المتحدثون:

بأبوا غينيا الجديدة	الكاميرون	ممثل الأمين العام للأونكتاد
إندونيسيا	بوتسوانا	باكستان
فرنسا	كينيا	المغرب
الولايات المتحدة الأمريكية	كوستاريكا	زامبيا
شبكة العالم الثالث	تركيا	ملاوي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	غابون	زيمبابوي
وآيرلندا الشمالية	الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية التشيكية
	ماليزيا	بيرو
	غانا	الاتحاد الروسي

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود في موعد أقصاه يوم الخميس ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8106, fax no. 022 917 00 56, tel. no. 022 917 1437

أولاً - بيانات افتتاحية

١ - شدد ممثل الأمين العام للأونكتاد على ضرورة قيام فريق الخبراء بتوجيه رسالة قوية إلى الأونكتاد الثاني عشر بشأن دور سياسات المنافسة في تعزيز القدرة الإنتاجية، والتجارة، والاستثمار، والموارد، وتطبيق المعارف خدمة لأغراض التنمية. ورأى أن من الضروري وجود سياسات وطنية للمنافسة وتعاون دولي لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود. أما حجم وسلوك المشاريع العالمية فقد أثارا تحدياً كبيراً لصانعي السياسة العامة. وواجهت بلدان نامية صعوبات في اتخاذ إجراءات في هذا المجال بسبب النقص في الموارد والمعارف والقدرة على التنفيذ وقلّة آليات التعاون الدولي. وتعهد الأونكتاد بتقديم دعمه الكامل لتنفيذ برنامج التسهيلات القصوى المقترح من الجمهورية التشيكية. أما الموائد المستديرة المعنية بالمنافسة في أسواق الطاقة وبسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية فقد تناولت قضايا تتصل بالعملة، وهي قضايا لا تدركها البلدان النامية إدراكاً حسناً. وقد يرغب فريق الخبراء من جهته في إطلاق برنامج عمل طويل الأجل بشأن قضايا تتصل بحقوق الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بالقانون النموذجي الذي وضعه الأونكتاد، قد يقيّم الفريق ما إذا كان ذلك القانون يقتضي إدخال تعديل عليه. وأما المائدة المستديرة المعنية بالتقييم الذاتي في سلطات المنافسة فقد تبدأ أيضاً العمل على تعديل أدوات لذلك خدمة للبلدان النامية. وقال إن استعراض النظراء لتشريعات المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وفي غابون والسنغال كان الاستعراض الأول من نوعه في مجموعة إقليمية. وفي مجال التعاون الدولي، يمكن لأمانة الأونكتاد أن تعد تقارير عن تجارب محددة في مجال التعاون بغية مساعدة المجموعة على استكشاف طرق لتطوير آليات للتعاون الثنائي والإقليمي في مجال سياسات المنافسة.

٢ - وقال ممثل باكستان إن بلده يعتمد حالياً قانوناً جديداً للمنافسة. وأكد أهمية استقلال سلطات المنافسة وابتعادها عن التعرض للتأثير السياسي.

٣ - وأثنى ممثل المغرب على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال في مجال المنافسة، مؤكداً بخاصة على دور الأونكتاد باعتباره منبراً لاستعراض النظراء. وعزا ارتفاع أسعار النفط إلى الكارتلات في قطاع النفط. وقال بوجوب احترام المبادئ الأساسية في المنافسة، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن مناخ المنافسة هو مناخ عالمي ويؤدي إلى مزيد من الحقوق وحرية التجارة.

٤ - وأعرب ممثل زامبيا عن العرفان للأونكتاد لما يقوم به من أعمال في بناء القدرات والتعاون التقني في ميدان قوانين وسياسات المنافسة في زامبيا وفي منطقة السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية وفي منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ودعا إلى زيادة الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التعاون التقني لصالح بلدان تقع في المنطقة وليس لديها قوانين للمنافسة، ودعا المانحين الآخرين إلى استكمال تلك الجهود بجعل وجودها في المنطقة وجوداً قوياً وثابتاً.

٥ - وأشار المتكلم إلى ضرورة قيام البلدان الأفريقية بدور نشط في المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق شراكة اقتصادية بين البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي، على أن تركز تلك المفاوضات تركيزاً شديداً على قضايا سنغافورة التي قيل إنها لم تزل الاهتمام اللازم نظراً إلى النقص في مشاركة البلدان المعنية. ولذلك دعا المانحين إلى مساعدة البلدان النامية عن طريق تزويدها بالموارد التي تمكنها من المشاركة في المفاوضات. وأشار إلى أن من المقرر

عقد الاجتماع القادم لمفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية في المستقبل القريب في موريشيوس، ودعا المانحين إلى مساعدة البلدان الأفريقية على المشاركة فيه.

٦- وأطلع المتكلم الاجتماع على أعمال محفل المنافسة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، وعلى مساهمة الأونكتاد في أنشطة ذلك المحفل. وأثنى على سلطات المنافسة في المنطقة الأعضاء في المحفل لما تبذله من جهود لا تعرف الكلل لتعزيز أنشطة المحفل.

٧- وختم كلمته قائلاً إن وفده يؤيد الاقتراح المقدم من الجمهورية التشيكية لإنشاء صندوق خاص لسياسات المنافسة وبناء القدرات القانونية.

٨- أبلغ ممثل ملاوي الاجتماع بأن ملاوي إحدى الدول السبع الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية التي سنت تشريعات لقوانين وسياسات المنافسة. فقد سنت ملاوي قانون المنافسة والتجارة الترفيهية في عام ١٩٩٨، وقانون التمكين في عام ٢٠٠٠ الذي جعل القانون الأول نافذاً. وقد عُيّن مجلس المفوضين في شباط/فبراير ٢٠٠٥. غير أنه بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على سن ذلك القانون لم تقم بعد بالكامل ترتيبات مؤسسية لتنفيذ ذلك القانون. وأصبح عدم وجود أمانة فنية لتنفيذ القانون مصدراً لخيبة الأمل والقلق في أوساط القطاع الخاص والمستهلكين.

٩- ورغم ما يواجهه وزارة الصناعة والتجارة وتنمية القطاع الخاص من قيود مالية قررت الوزارة أن تنشئ أمانة مؤقتة لمفوضية المنافسة والتجارة الترفيهية. وخصصت أماكن مكاتب مؤقتة للأمانة لتمكينها من البدء بجزء من عملياتها، ويسّرت من خلال الكومنولث تعيين خبير استشاري للمساعدة في إنشاء أمانة كاملة للمفوضية وللمساعدة في بناء قدرات موظفي المفوضية المؤقتين. وأعارت الوزارة ثلاثة موظفين ليشكلوا الأمانة المؤقتة وليعملوا مع الخبير الاستشاري للتمكين من تدريب الثلاثة في مكان العمل ولجعلهم نواة الأمانة المقبلة.

١٠- ونظراً إلى عدم وجود سلطة منافسة عاملة، ظلت ملاوي في وضع ضعيف إزاء البلدان الأخرى في المنطقة في معالجة عمليات الدمج والشراء وغيرها من الممارسات المانعة للمنافسة. وفي هذا الصدد، ذكر المتكلم سيطرة شركة لونرو أفريقيا على شركة التخمير الملاوية المحدودة، وشراء شركة كوكا كولا شركة كادبري شوبس، وشراء شركة إيلوفو شوغر الفرنسية لأسهم تيت ولايل في شركة السكر الملاوية، وسيطرة شركة لا فارغ الفرنسية على شركة الإسمنت الملاوية.

١١- ورغم ما ذكر من شوائب، عاجلت مفوضية المنافسة الملاوية عدداً من الحالات بمساعدة من الأونكتاد. وشكر وفد ملاوي الأونكتاد على ما قدمه من مساعدة ضمنت أيضاً إنشاء المفوضية، ودعا إلى مواصلة التعاون في ذلك المجال.

١٢- وقال ممثل زمبابوي إن بلده قدم مساهمات مكتوبة بشأن قطاع الطاقة ومعايير التقييم، استناداً إلى تجربته في هذه المجالات. واعتبر أن إنشاء مكتب للاحتكارات في مكتب رئيس الجمهورية يشكل خطوة إيجابية في اتجاه تنفيذ سياسة المنافسة، وبخاصة كأداة للدعوة.

١٣- وبعد تسع سنوات من التجربة في إنفاذ قانون المنافسة، شهدت مفوضية المنافسة تغييرات عديدة من حيث دوران الموظفين والتعديلات التشريعية. وأنيط باللجنة عدد من المهام التجارية بعد أن أضيف إلى ولايتها ملف التعريفات. وقد عاجلت اللجنة منذ إنشائها حالات عديدة من الحالات المانعة للمنافسة.

١٤- وختم كلمته بالإعراب عن شكر وفده للأونكتاد لما اضطلع به من أنشطة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات لصالح زمبابوي ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية.

١٥- وقدم ممثل الجمهورية التشيكية مشروعاً لبرنامج التسهيلات القصوى هدفه استخدام الغرامات التي تفرض على الشركات التي تخالف قوانين المنافسة كوسيلة للاستثمار في البلدان النامية. فإمكانية تحسين صورة الشركة بهذه الطريقة يمكن أن يكون أمراً جذاباً لمخالفتي قوانين المنافسة ومفيداً للبلدان النامية. وفي الوقت ذاته، لا تحرم البلدان التي تنفذ برنامج التسهيلات القصوى من الدخل لأن المبلغ المستثمر يمكن أن يُخصم من النسبة البالغة ٧,٠ في المائة المخصصة للمعونة الإنمائية التي التزمت بتقديمها تلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى ضوء الاتجاه العالمي نحو زيادة الغرامات التي تُفرض في حالات مخالفة قوانين الممارسة، يمكن لبرنامج التسهيلات القصوى أن يساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من حدة الفقر وزيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة. ونظراً إلى العقوبات الهائلة التي تقف في سبيل الاستثمار في البلدان النامية، فإن الوفاء بالالتزامات القائمة في إطار برنامج التسهيلات القصوى من شأنه أن يحافظ على الجانب العقابي لتلك الالتزامات ويمكن في الوقت ذاته أن يضاعف الغرامات المفروضة. وينبغي لكل شركة أن تكون مسؤولة مسؤولية كاملة عن فعالية استثماراتها؛ وهذا من شأنه أن يستبعد الوسطاء، ويقلص التكاليف، ويقلل حوافز الفساد. وإضافة إلى ذلك، قد يكون لبرنامج التسهيلات القصوى أثر تثقيفي لأنه يمكن للمخالف أن يساهم في صندوق يرمي إلى دعم نظم المنافسة في البلدان النامية، وأن يوقع أيضاً إعلان امتثال لدى سلطة المنافسة المحلية. وقد يشكل البرنامج المقترح أساساً لإجراء مزيد من المناقشات حول الصلات بين تعزيز المنافسة وتقديم الدعم إلى البلدان النامية في إيجاد حلول عملية لأشد مشاكلها إلحاحاً.

١٦- وأبرزت ممثلة بيرو أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي كأداة لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الخبراء الفنيين في مجال المنافسة والقضايا الإنمائية. وقد أظهرت القضايا التي اختيرت للدورة الثامنة الحاجات الناشئة لدى البلدان النامية والواقع الحالي لهذه البلدان.

١٧- ومضت قائلة إن بيرو تعمل في أربعة مجالات رئيسية هي التبسيط الإداري، ومتابعة الأسواق الحساسة، وبناء القدرات، وإتاحة المعلومات. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي تلقتته بيرو من برنامج كومبال (COMPAL) في الأونكتاد الذي تموله أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية، وهو دعم تشعر بيرو بالامتنان لتقديمه إليها. وقالت إن بيرو تولي أولوية رئيسية للتبسيط الإداري، وبخاصة بالنسبة إلى السنوات الخمس القادمة. ووجهت الانتباه إلى الأعمال التي تضطلع بها لجنة دخول السوق التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية في وضع وتحديث "مؤشر لدخول السوق". وتشمل هذه الأعمال رصد الامتثال للمواعيد النهائية والتثبت من تعديل الإجراءات تعديلاً يجعلها ممتثلة لقانون المنافسة. وإضافة إلى ذلك، أنشئت آلية تُعرف باسم "مرصد السوق" لمتابعة الأسواق الحساسة؛ وقد استندت هذه الآلية إلى دراسات وبحوث بشأن السوق جرى الاضطلاع بها في إطار برنامج كومبال (COMPAL).

١٨- وفي ميدان بناء القدرات وإتاحة المعلومات، نظّم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة والملكية الفكرية برامج تدريبية تتعلق بقضايا المنافسة، وحماية المستهلك، والمنافسة الحرة، والملكية الفكرية. وقد استهدفت هذه الأنشطة البلديات، وأساتذة الجامعات، والمدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية، والمجتمع المدني بوجه عام. وإضافة إلى ذلك، يعتزم المعهد توسيع شبكته بهدف الوصول إلى ٢٤ منطقة؛ وقد وصل حتى الآن إلى ١٠ مناطق.

١٩- وأكدت المتكلمة على إتاحة المعلومات للمستهلكين باعتبارها عاملاً حاسماً في ضمان توفير حماية أفضل للمستهلك. أما تعزيز الشفافية والحصول على المعلومات تعزيزاً يوضع في الاعتبار الظروف الخاصة للمستهلكين المتوسطين والفقراء والفوارق الاقتصادية في البلد فيعتبر ضرورياً لجعل الأسواق تعمل لصالح أولئك المستهلكين.

٢٠- وشددت المتكلمة على ضرورة التمكين من الاعتماد على دعم الأونكتاد في الاضطلاع بالأنشطة الأربعة آنفة الذكر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دراسات السوق، وتعزيز العمل مع البلديات، وإعداد مواد للنشر، وبرامج تدريبية. وختمت كلمتها بأن رحّبت بالتركيز على قضايا مثل حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت حاسمة في عملية العولمة الحالية.

٢١- وتكلّم ممثل الاتحاد الروسي فقال إن الدائرة الاتحادية لمكافحة الاحتكارات قد قامت في السنوات الأخيرة بأعمال هائلة ترمي إلى زيادة كفاءة تشريعات المنافسة الروسية. وقد اعتمد قانونان جديداً يحددان سمات جديدة للتشريعات الوطنية للمنافسة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بدأ نفاذ قانون اتحادي جديد هو قانون حماية المنافسة، الذي يعكس التجربة المديدة للهيئة المستقلة لمكافحة الاحتكار، ويتضمن عدداً من النصوص الجديدة ونهجاً مختلفاً إزاء مفاهيم وإجراءات أساسية محددة، آخذاً في الاعتبار أفضل التجارب الأجنبية. وأما فعالية القانون الجديد فقد ضمنها الأخذ في أيار/مايو ٢٠٠٧ بالقانون الاتحادي لإدخال تعديلات على قانون الاتحاد الروسي للانتهاكات الإدارية الذي أنشأ نظاماً للجزاءات الفعالة يُقيّد ويمنع انتهاكات تشريع مكافحة الاحتكار. ولأول مرة في التشريعات الروسية توخى هذا القانون رفع الجزاءات المفروضة على الشركات التي تتوقف طوعاً عن المشاركة في اتفاقات وإجراءات مشتركة مانعة للمنافسة، والتي تتعاون مع سلطة مكافحة الاحتكار في التحقيق في تلك الانتهاكات.

٢٢- وإضافة إلى ذلك، أبرم الاتحاد الروسي اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال المنافسة مع بلدان نامية وبلدان متقدمة على حد سواء. وعلى سبيل التحديد، بحث مجلس مكافحة الاحتكارات التابع لكومنولث الدول المستقلة في دورتيه الأخيرتين قضايا تتعلق بالتحقيق والتحليل المشتركين للحالات التي تشمل أسواقاً عبر وطنية. وهناك مشروع اتفاقات إقليمية جديدة لكومنولث الدول المستقلة يتوخى في جملة ما يتوخاه الانتقال من سياسة منسقة إلى سياسة وحيدة في مكافحة الاحتكار.

٢٣- وذكر ممثل الكاميرون أن بلده أنشأ في السنة الماضية وكالة للمنافسة. وأما عملية جعل قانون المنافسة (الذي اعتمد في عام ١٩٩٨) نافذاً فقد كانت عمليةً متطاولةً جداً بسبب قلة الموارد والخبرة الفنية. وفي هذه الأثناء، اعتمد التنظيم القطاعي في مجالات مختلفة. وطلب الحصول على مساعدة من الأونكتاد في تنفيذ قانون المنافسة.

٢٤- وأبلغ ممثل بوتسوانا الاجتماع بأن حكومة بلده تعمل بهمة على وضع قانون للمنافسة وقد بلغت في ذلك مرحلة متقدمة من الإعداد. وبدعم من الأونكتاد في إطار التعاون التقني، وفي أعقاب الموافقة على سياسة للمنافسة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وُضِعَ مشروع قانون للمنافسة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجه إلى الشخص غير المتخصص. وقد أُحيل المشروع إلى مكتب النائب العام لوضعه في صيغة رسمية. وقد وُضِعَ الآن في صيغته النهائية ويجري تعميمه على الجهات صاحبة المصلحة للتعليق عليه. ومن المقرر عقد حلقات عمل استشارية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، ومن المقرر تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٢٥- وشكر المتكلم الأونكتاد لتيسيره مشاركة وفد بوتسوانا في عملية وضع المؤشرات التي قام الوفد في أثناءها بزيارة سلطات المنافسة السويسرية والسويدية، وأعرب عن امتنان وفده للوكالتين اللتين استضافتا أعضاء الوفد. وطلب الوفد إلى الأونكتاد أن يقدم لبوتسوانا مزيداً من الموارد لإكمال الجزء المتبقي من العملية والمقرر إنجازه في زامبيا وجنوب أفريقيا.

٢٦- وختم كلمته بدعوة الأونكتاد إلى القيام من خلال أنشطته في مجال المساعدة التقنية بدعم بوتسوانا في إنشاء سلطة للمنافسة وإنشاء طاقة من الموظفين من خلال التدريب.

٢٧- وقال ممثل كينيا إن الأونكتاد يُيسر في كل سنة تقريباً عقد حلقات عمل في كينيا تُعنى ببناء القدرات. وتناولت حلقات العمل هذه جميع الميادين العامة لسياسات المنافسة مثل عمليات الدمج/عرض الشراء العلني، والممارسات التجارية التقييدية، وسوء استعمال وضع الغلبة، والتفاعل بين المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. وشاركت فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها ممثلو الحكومات، وممثلو المشاريع التجارية، وممثلو المستهلكين. وعلى سبيل التحديد، يسر الأونكتاد عقد حلقة عمل وطنية لسلطة المنافسة الكينية والجهات صاحبة المصلحة في نيروبي في آذار/مارس ٢٠٠٥ تناولت مبادرات إقليمية لسياسات وقوانين المنافسة. وتناولت بالبحث المفصل أنظمة المنافسة للسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية وسياسات المنافسة لجماعة شرق أفريقيا.

٢٨- وعلى المستوى الإقليمي، واصل الأونكتاد تيسير مشاركة كينيا في حلقات عمل إقليمية. وقد شهدت حلقات العمل تلك تبادل الآراء بشأن سياسات وقوانين المنافسة بين سلطات المنافسة في منطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وقد عُقدت حلقات العمل الأخيرة في كينيا وملاوي وزامبيا. وشكلت طريقة فعالة جداً من حيث التكاليف لتدريب العاملين في مجال المنافسة.

٢٩- وموّل الأونكتاد دراسات بشأن حالة المنافسة في كينيا. وقد ناقشت الجهات صاحبة المصلحة الاستنتاجات التي انتهت إليها تلك الدراسات والتي شكّلت مساهمة في النهج الذي تتبعه الحكومة الكينية إزاء قضايا قوانين وسياسات المنافسة. ويسر الأونكتاد مشاركة كينيا في مؤتمرات دولية عديدة، منها المؤتمرات التي عقدها منظمة التجارة العالمية ومؤتمرات الأونكتاد واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٣٠- وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدّمه الأونكتاد للاستعراض الجاري لسياسات وقوانين المنافسة، ولتيسير الأونكتاد الزيارات الدراسية التي قامت بها فرقة العمل التي تتولى استعراض قانون المنافسة الكينية إلى كل من

المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وإندونيسيا. وقد قُدِّمَ فعلاً إلى السلطات المعنية مشروع قانون يتضمن أفضل الممارسات الدولية.

٣١- وكمتابعة لاستعراض النظراء لحالة كينيا الذي جرى في أنطاليا (تركيا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مؤل الأونكتاد تقديم حواشٍ وأثاث لسلطة المنافسة، وسوف يتلقى مركز البيانات قريباً من الأونكتاد أحدث الكتب في موضوع سياسات وقوانين المنافسة.

٣٢- وأشار ممثل كوستاريكا إلى الدعم المستمر الذي يتلقاه بلده من الأونكتاد والذي ساهم وغيره من العوامل في تمكين بلده من بناء قدرة لتحسين إنفاذ قانون المنافسة وتعزيز التعاون الإقليمي، وذلك بطرق منها برنامج كومبال (COMPAL) التابع للأونكتاد. ولدى كوستاريكا قانون للمنافسة وحماية المستهلك يعود إلى عام ١٩٩٥ وكان الأول من نوعه في أمريكا الوسطى. غير أنه نظراً إلى بعض النواقص في ذلك القانون يحتاج بلده إلى المساعدة التقنية لاستعراضه وتعديله.

٣٣- وفي إطار برنامج كومبال، انتهى وضع مشروع لإصلاح القانون وسوف يقدم هذا المشروع قريباً إلى الكونغرس. وأبرز أهمية تمديد برنامج كومبال إلى ما بعد عام ٢٠٠٨. وفي ما يتعلق بآلية استعراض النظراء، قال إن بلده قدّم طلباً إلى الأونكتاد لإجراء استعراض طوعي من قبل النظراء في أسرع وقت ممكن. وقال إن منطقة أمريكا الوسطى تشهد عملية تكامل ديناميكية مثيرة للاهتمام. ولفت الانتباه إلى الاستفتاء المقرر إجراؤه بشأن اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الوسطى - الجمهورية الدومينيكية حيث توجد مسألة رئيسية مثيرة للخلاف هي مسألة تطبيق حقوق الملكية الفكرية في مجال الأدوية. وأطلع الاجتماع أيضاً على المفاوضات الجارية بشأن اتفاق للشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي قد يتضمن فصلاً بشأن المنافسة، والذي قد يكون دعم برنامج كومبال فيها مفيداً.

٣٤- وأدلى ممثل تركيا بتعليقات أولية على الاقتراح التشيكي بشأن برنامج التسهيلات القصوى. وإذ سلّم بأن برنامج التسهيلات القصوى قد يكون سبيلاً جيداً لجمع المال لمشاريع في البلدان النامية، أعرب عن رغبة تركيا في إطلاع الآخرين على بعض شواغلها بشأن برنامج التسهيلات القصوى. أولاً، ينبغي لهذا البرنامج أن لا يجعل مخالفة قواعد المنافسة أمراً جذاباً للمشاريع التي انتهكت هذه القواعد، وذلك بإتاحة فرصة لها للاستثمار في البلدان النامية. فهذا التصور يمكن أن يؤدي إلى تكرار انتهاك قواعد المنافسة لانتهاز فرصة الاستثمار في البلدان النامية. ثانياً، تُحذّر تركيا من إمكانية أن تصبح فرصة اختيار الاستثمار في البلدان النامية وليس دفع الغرامات حافزاً للانتهاك، بل تشجيعاً للمشاريع على المشاركة في ممارسات مخالفة لقواعد المنافسة أكثر مما يحدث في حال عدم وجود برنامج التسهيلات القصوى. ثالثاً، وجهت تركيا انتباه الدول الأعضاء إلى الشرط المتعلق بتعديل تلك الدول لقوانينها الوطنية والحاجة إلى إنشاء هيئة لرصد تنفيذ برنامج التسهيلات القصوى. وأخيراً أكد استعداد تركيا للقيام بدور نشط في البرنامج.

٣٥- وتكلم ممثل غابون فقال إنه بالرغم من اعتماد قانون للمنافسة في غابون في عام ١٩٨٩ تعذر حتى الآن إنشاء سلط للمنافسة بسبب الجدل حول وضعها المستقل. غير أنه يمكن الآن تنفيذ القانون ويمكن أيضاً تعديله لمعالجة الأنشطة المتزايدة في القطاع غير الرسمي.

٣٦- وتكلم ممثل الإمارات العربية المتحدة فقال إن سياسة حكومته ترمي إلى تعزيز البيئة التمكينية للمنافسة، وذلك بطرق منها تحرير التجارة. فقد شكّل القانون النموذجي الصادر عن الأونكتاد مرجعاً أساسياً لصياغة مشروع قانون المنافسة في الإمارات. وأعرب عن تقديره للنهج غير الملزم بقواعد محددة مما مكّن بلده من صياغة قانون للمنافسة يتفق وحاجاته الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، أثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال في مجال التعاون التقني وطلب بأن تشمل هذه الأعمال بلده.

٣٧- وذكر ممثل ماليزيا أن بلده قد استفاد من المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في إعداد مشروعها لقانون المنافسة الذي يقترب الآن من اعتماده. وطلب مزيداً من المساعدة من الأونكتاد لإنشاء وكالة للمنافسة وتنفيذ القانون.

٣٨- وشكر ممثل غانا الأونكتاد لدعوته غانا إلى المشاركة في فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقال إن دورة الفريق تُعقد في خضم الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر المقرر عقده في أكرا في عام ٢٠٠٨. وفي سياق العولمة، وجدت البلدان التي ليس لديها سياسات وتشريعات للمنافسة أنه من الصعب جداً مكافحة الآثار السلبية للممارسات المخالفة لقوانين المنافسة. وقد استفادت غانا من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد في وضع سياساتها وقوانينها في مجال المنافسة في أوائل التسعينات؛ غير أن قانون المنافسة الذي نشأ عن تلك المساعدة لم ينفذ قط وأصبحت معظم أحكامه منذ ذلك الحين أحكاماً مهجورة. أما اعتماد غانا في عام ٢٠٠٥ سياسة تجارية عامة بدعم من برنامج دعم التجارة فقد وفر قوة دافعة جديدة لموضوع تنفيذ سياسات وقوانين المنافسة الوطنية. وفي هذا السياق، سعت أوغندا إلى تجديد مشاركتها الأونكتاد في دفع جدول أعمال المنافسة إلى نهايته المنطقية. وأعرب عن التقدير لاستجابة الأونكتاد بإيلائه اهتماماً فعلياً لطلب غانا الأخير الحصول على مساعدة تقنية في مجال قانون وسياسة المنافسة.

٣٩- وذكر ممثل بابوا غينيا الجديدة أن هذه هي المرة الأولى التي شاركت فيها مؤسسته (مفوضية الاستهلاك والمنافسة) في دورة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وأعرب عن تقديره للأونكتاد لدعوته إلى المشاركة. وأما التشريع ذو الصلة في بابوا غينيا الجديدة، وهو قانون المفوضية الأسترالية للمنافسة والاستهلاك فقد سُنّ في عام ٢٠٠٢ ولا تزال المفوضية تقوم بترسيخ نفسها. فهي هيئة إشراف مستقلة متعددة القطاعات تتولى، إضافة إلى تنظيم المنافسة، تنظيم القضايا المتعلقة بالاتصالات والكهرباء وسياسة الاستهلاك. وقد اتخذت قرارات بشأن الدمج وأجرت استعراضات لقطاعات وصناعات متنوعة مثل النقل البحري، والخطوط الجوية، وتوزيع الوقود. ودعا المندوبين إلى الرجوع إلى موقع المفوضية على الشبكة العالمية للاطلاع على مزيد من المعلومات. وقد حصلت المفوضية بنفسها على ٦٠ في المائة من تمويلها، أما النسبة الباقية وهي ٤٠ في المائة فتقدم إليها في شكل منحة من الحكومة.

٤٠- وعلّق على بيانات أدلى بها بعض من المتكلمين فقال إنه يعتبر الاقتراح التشيكي اقتراحاً جديراً بالاهتمام، وأشار إلى أن مفوضيته تتولى حالياً رئاسة محفل هيئات الإشراف في شرق آسيا الذي سيعقد اجتماعه القادم في جاكرتا قريباً. ووجه دعوة إلى رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي لحضور اجتماع المحفل واقترح أن تُنشأ لشرق آسيا منظمة شبيهة بالاتحاد النقدي والاقتصادي لغربي أفريقيا.

٤١ - وقال ممثل **إندونيسيا** إن المساعدة التي تلقاها بلده من الأونكتاد لتدريب القضاة قد أحدثت تحسناً كبيراً في نسبة النجاح في قضايا المنافسة.

٤٢ - وقال ممثل **فرنسا** إن الاقتراح المتعلق ببرنامج التسهيلات القصوى هو اقتراح مثير للاهتمام. غير أنه أعرب عن القلق إزاء إمكانية تطبيق القانون خارج الحدود الإقليمية، وإزاء الآثار المتعلقة بآليات فرض العقوبات، والآليات المؤسسية وإجراءات الطعن، والتثبت من استخدام عائدات البرنامج.

٤٣ - وعلّق ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** على الاقتراح التشيكي قائلاً إن وفده يشارك غيره من الوفود في مشاعر القلق التي أعربت عنها في تعليقاتها على ذلك الاقتراح. ورأى أنه من الضروري التنبيه إلى عدد من النقاط بشأن الاقتراح التشيكي انطلاقاً من منظور مساهمته في الردع الفعال، لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يشوه حوافز الاستثمار وما ينطوي عليه من آثار في سياسة المعونة. ومضى قائلاً إن هذا الاقتراح يتطلب مزيداً من التوضيح، واقترح أن تقوم الجمهورية التشيكية أولاً باختباره على المستوى الوطني قبل أن يمكن النظر في تطبيقه في بلدان أخرى.

٤٤ - وقال ممثل **شبكة العالم الثالث** إن محافل أخرى منها مفاوضات منظمة التجارة العالمية لم تنجح في الاستفادة من المنافع المحتملة للتنفيذ المناسب لسياسات المنافسة في دعم الجهود الموجهة إلى دعم الضوابط المتعددة الأطراف في مجال المنافسة. وأثنى على الأونكتاد لاعتماده إزاء مسألة التعاون الدولي في أمور المنافسة نهجاً لا يقوم على عمليات متعددة الأطراف تقدم للبلدان النامية سياسات مناسبة في مجال المنافسة. إذ ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة في البلدان. والبلدان التي لديها هياكل أساسية متطورة لسياسات المنافسة لم تتخذ خطوات فعلية للاستفادة من قدراتها الوطنية في الحد من الأنشطة المانعة للمنافسة التي تضطلع بها شركاتها في الأسواق الدولية. ومضى قائلاً إن شبكة العالم الثالث تهتم اهتماماً شديداً بمعرفة الطريقة التي يمكن بها لتلك البلدان أن تستخدم مجال سياساتها العامة في تنفيذ واستكمال الجهود الوطنية والإقليمية التي تبذلها البلدان النامية.

٤٥ - وعلّقَت ممثلة **المملكة المتحدة** على اقتراح الجمهورية التشيكية فقالت إن الفرصة لم تتح لوفدها لدراسة ذلك الاقتراح بالتفصيل. فهو اقتراح مثير للاهتمام، ولكن من المؤكد أنه يتطلب موافقة الوكالات المعنية بالمالية والتنمية والشؤون الخارجية بالمملكة المتحدة، وأشارت إلى أن فريق الخبراء قد لا يكون المحفل السليم لدراسته. وأوصت بأن يكون ذلك الاقتراح موضع مشاورات أوسع تشمل الوكالات الحكومية المعنية.

— — — — —